Journal of Administration and Economics Vol. (special issue) 2023 ISSN P.2221-5794 ISSN E.2790-2910

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

تطور مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص في العراق

EVOLUTION ELASTICITY OF GDP TO PRIVATE INVESTMENT IN IRAQ

أ.د. مصطفى كامل رشيد	أ.م.د. زاهد قاسم بدن	أ.م.د. عامر سامي منير
Dr.Mustaf Kamel Rasheed	Dr.Zahid Qassem biden	Dr Amer Sami Mounir
dr_mustafa_kamel@uomah.edu.iq	dr_mustafa_kamel@uomah.edu.iq	dr_mustafa_kamel@uomah.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية	كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة ميسان	كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت
07713862210	07707343848	07706227224

الملخص

يعّد القطاع الخاص ركيزة مهمة في بناء الاقتصاد لكونه صاحب المبادرة في تنظيم العلاقات الاقتصادية ودعم الأنشطة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق الفوائض الاقتصادية. يهدف البحث إلى احتساب وتحليل مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص، لمعرفة الدور الذي مارسه القطاع الخاص في تكوين الناتج عبر الاستثمار في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات الاقتصادية، مشكلة البحث أن تشوه علاقات الإنتاج تسبب استدامة الاختلال الهيكلي في الناتج وهو ما أدى إلى ضعف الأداء والنمو الاقتصادي، ولم تنجح سياسات الاقتصاد الكلي في إفساح المجال للقطاع الخاص لممارسة دوره في إعادة بنائه، وهو ما عزز عوامل فشل الأداء الاقتصادي وتفشي البطالة والفقر. فرضية البحث أن ارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص خطوة مهمة في إصلاح الاقتصاد العراقي. توصل البحث إلى ضعف مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص خلال مدة البحث، أوصى البحث باعتماد إستراتيجية وطنية تسمح للقطاع الخاص ممارسه دوره بشكل إيجابي في صياغة العلاقات الاقتصادية والإنتاجية في كافة فروع الاقتصاد المحلي، وتوفير الدعم المالي والتنظيمي وكافة التسهيلات التي تضمن استدامته.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الاستثمار الخاص، الناتج المحلي الإجمالي، مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص.

Abstract

The private sector is an important pillar in building the economy, as it has the initiative in regulating economic relations and supporting productive activities, thus achieving economic surpluses. The research aims to calculate and analyze the flexibility of GDP in private investment, to know the role played by the private sector in the formation of output through investment under conditions of economic instability and economic crises. Economic performance and growth, and macroeconomic policies did not succeed in allowing the private sector to play its role in rebuilding it, which reinforced the factors of failure of

economic performance and the spread of unemployment and poverty. The research hypothesis is that the high flexibility of GDP towards private investment is an important step in reforming the Iraqi economy. The research found weak flexibility of GDP towards private investment during the research period. The research recommended the adoption of a national strategy that allows the private sector to play its role positively in formulating economic and productive relations in all branches of the local economy, and to provide financial and organizational support and all facilities that ensure its sustainability.

Keywords: the private sector, private investment, GDP, elasticity of GDP to private investment.

مقدمة

تبنى الأوطان برجالها وعلى وجه الخصـوص الرياديين وقادة الأعمال الذين يسـعون إلى بناء الاقتصـاد وتعزيز روابطه وعلاقاته الإنتاجية، يواجه العراق ظروف غير مستقرة أمنياً وسياسياً أسهمت في أبعاد القطاع الخاص، أضف إلى ذلك الدور الذي مارسـه الفسـاد الإداري والمالي، والفئوية وسـطوة الأحزاب والتدخل الخارجي والداخلي في إزاحة القطاع الخاص من المشهد الاقتصاد، مما تسبب بأضعاف روابط القطاعات الاقتصادية كافة، ومن ثم اختلال هيكل الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة.

يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة شحة الاستثمارات الواردة إليه سواء المحلية والأجنبية بسبب عدم استقرار ظرفه السياسي والأمني ومن ثم الاقتصـادي، وهو ما دفع العديد من رجال الأعمال التردد في الاسـتثمار بسـبب ارتفاع مخاطره وعدم وجود أنظمة ماليه رصينة للتمويل، فضلا عن الفساد الإداري والمالي والفئوية وضعف تطبيق القانون، وهو ما أثر سلبا في البيئة الاستثمارية ومن ثم تراجع قدرة الناتج على التنويع وضـعف تعزيز المنتج المحلي، الأمر الذي تسبب بارتفاع نسبة الاستيرادات من الناتج غير النفطي، وتشوه هيكل الناتج بتراجع أغلب قطاعاته الإنتاجية. والذي أثر فيما بعد على معدل البطالة والفقر وضعف الإنتاجية الكلية وغيرها من مؤشرات اقتصادية.

مشكلة البحث

إن تشوه علاقات الإنتاج تسبب باستدامة الاختلال الهيكلي في الناتج وهو ما أدى إلى ضعف الأداء والنمو الاقتصادي، ولم تنجح سياسات الاقتصاد الكلي في إفساح المجال للقطاع الخاص لممارسة دوره في إعادة بنائه، وهو ما عزز عوامل فشل الأداء الاقتصادي وتفشي البطالة والفقر.

أهمية البحث

متابعة الدور الاقتصادي للقطاع الخاص وتذليل العقبات التي تقف أمامه من أجل رفع مساهمته في الاستثمار ومن ثم تحسـن فنون الإنتاج وسـيادة العلاقات الاقتصـادية الإنتاجية بدل التوزيعية والتبادلية، ومن ثم ارتفاع القيمة المضـافة ومعالجة الاختلال في هيكل الإنتاج.

فرضية البحث

تحسين البيئة الاستثمارية واجتذاب المشاريع الإنتاجية الرصينة واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي أساس تحسن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص.

هدف البحث

يهدف البحث قياس وتحليل مرونة الناتج المحلي الإجمالي في الاستثمار الخاص، لمعرفة الدور الذي مارسه القطاع الخاص في تكوين الناتج عبر الاستثمار في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي والأزمات الاقتصادية،

منهجية البحث

اعتماد المنهج الاستنباطي في تقصي أبعاد العلاقات الاقتصادية للمؤشر قيد البحث بالاستناد إلى أسلوب التحليل الكمي واعتماد المؤشرات الفرعية لها، بالاعتماد على المصادر من كتب ونشرات وبيانات رسمية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث: الحدود المكاني الاقتصاد العراقي، الحدود الزمانية المدة (2005–2020)، لما شهدته هذه المدة من تقلبات واحداث اقتصادية متنوعة محليا ودوليا القت بظلالها على الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: دور القطاع الخاص وفي تنمية الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد مدخل نظري

أولاً: مفهوم القطاع الخاص

يعرف النشاط القطاع الخاص بانه ذلك النشاط الذي لا يخضع بشكل مباشر إلى إدارة الحكومة، ويشمل القطاع الخاص الأنشطة والفعاليات الاقتصادية التي يقوم بها كلا من الأفراد والمؤسسات بهدف تحقيق الأرباح[1].

إن القطاع الخاص يلتزم دائما بزمام المبادرة الساعية إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، وأن الملكية الخاصة مصدر المنافسة ومحرك الإنتاج[2]. وعليه فأن القطاع الخاص يضم كافة الوحدات الاقتصادية المؤلفة من الشركات والمنشآت والمؤسسات التي تسعى للربح والتي تعمل على خدمة المجتمع[3].

ثانيا: خصائص القطاع الخاص

يتميز القطاع الخاص بعدد من الخصائص التي تميزه عن القطاع الحكومي وأهم تلك الخصائص ما يأتي[4]:

1–الكفاءة العالية والإنتاجية المتميزة وهو ما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية والمالية المتاحة.

2–تعبئة الادخار والمحلي وتحفيز الاستثمار المالي الأجنبي نحو المشاريع الأكثر ربحية، مما يسهم في زيادة نمو الناتج المحلي والدخل القومي.

3–استيعاب الأساليب الفنية والتقنية الأكثر حداثة وتوظيفها في العملية الإنتاجية وتدريب العمالة نوعيا مما يسهم في زيادة جودة الناتج المحلي.

4–إن خصخصة المشاريع التابعة للقطاع الحكومي يقلل من الأعباء المالية التي تواجه الحكومة بخصوص الانفاق على هذه المشاريع.

---

1 – هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، (لبنان دار النهضة العربية، 1987 ،(.684)

2 - Accelerating Pro-Poor Growth Through Support for. Private Sector Development, An Analytical Framework. Organization for Economic Co-Operation and Development, 17.

3 - The Private Sector and Development Effectiveness, - Discussion Paper for Tudcn Membe,21.

4 – زينب رحماني، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص:14–15.

5-إن الاستثمار في القطاع الخاص يزيد من فرص العمل ومن ثم تقليل معدلات البطالة، الأمر الذي يحد من تفشي ظاهرة الفقر في أغلب البلدان النامية[5].

6-إن توسع دور القطاع الخاص في بناء الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي يؤدي إلى بناء قاعدة ادخارية وطنية مهمة في تمويل الأنشطة الإنتاجية المحلية.

7-يشجع على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في الأسواق المحلية ويقلل من حدة البيروقراطية والهيمنة الحكومية على مصادر الأنشطة الاقتصادية[6].

8-يهتم بالمنافسة وتنمية القدرات المؤسسية في المنشآت المحلية بالنسبة إلى التكامل الأفقي والرأسي للتنظيم الإداري وتنمية الموارد البشرية وتدريب العمال على نحو يضمن الكفاءة الإنتاجية[7].

ثالثا: مقومات القطاع الخاص

1-الهدف الأساسي للقطاع الخاص هو تعظيم الأرباح من خلال خلق فرص استثمارية نوعية على نحو مستدام.

2-زيادة التوظيف لكي ينسجم وحاجة السوق المحلي والدولي للمنتجات من السلع والخدمات على نحو يحقق الزيادة في الإنتاجية.

3-كفاءة الاستخدام من اليد العاملة لكونه يعتمد نظام الحوافز التشجيعية لليد العاملة الماهرة وذات الإنتاجية المتميزة.

4-قطاع حيوي ومتجدد يعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية على نحو كفوء[8].

5-نمو المدخرات المحلية من أجل تغذية وتمويل الأنشطة الاقتصادية والاستثمار.

6-التنظيم الإبداعي وريادية رجال الأعمال والمواءمة في العملية الإنتاجية بين الكم والنوع والتوفيق بين عناصر الإنتاج والطاقات الإنتاجية المتاحة[9].

7-تنمية رأس المال البشري على نحو كفوء من أجل زيادة الإنتاجية الكلية ومن ثم تحقق فائض اقتصادي يخدم التنمية المستدامة.

رابعا: أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي

يسهم القطاع الخاص بشكل كبير في زيادة الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية وتحفيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمارات المحلية بشقيها الثابت والمالي، فبحسب النظرية الكينزية فأن زيادة الاستثمار الخاص (بشرط عدم المزاحمة نحو الخارج) من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار يحدده مضاعف الاستثمار

---

5 – عبد الرزاق مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– " مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، عدد 09، 2010، ص65.

6 – لمزواد ،"دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة – دراسة ميدانية في المدينة الجديدة –علي منجل"، ص:22.

7 – زينة طاهري،"التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص– دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي'، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي،2012/2013 ، ص:73.

8 – لمزواد، مصدر سابق، ص:18–19.

9 – محمد عبده فاضل الربيعي،""الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية""، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2004، ص:55–56.

مضـروب في قيمة التغير الحاصـل في الاسـتثمار الخاص، وأن من شـأن عمل المضـاعف الكينزي تنشـيط عمل المعجل وزيادة الاسـتثمارات المحلية على نحو حاقن لتوسـع إمكانيات الاقتصـاد المحلي ومن ثم الناتج المحتمل. وأن زيادة دور القطاع الخاص يفضـــي بانخفاض الأعباء المالية التي تتحملها الحكومات المركزية في إدارة الأنشـــطة الاقتصادية[10].

وأن زيادة المسـاهمة الاقتصـادية للقطاع الخاص يخلق بيئة عمل جيدة وبيئة اسـتثمارية صـالحة وجاذبة للاسـتثمارات الإقليمية والأجنبية، مما يســهم في تنويع الناتج المحلي ويزيد من النمو الاقتصـــادي للقطاعات الاقتصـــادية المختلفة، الأمر الذي يطلق روح المبادرة والريادة لدى الفئة الشـبابية وينمي قدراتهم في قيادة المشـاريع الاقتصـادية الإسـتراتيجية ويرفع من القدرة التنافسـية بين المشـاريع المحلية داخل الأسـواق المحلية، مما يسـهم في زيادة القيمة المضـافة والتنوع المعرفي[11].

المبحث الثاني: تطور نمو استثمار القطاع الخاص والنمو الاقتصادي في العراق

أولا: معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص في العراق

تذبذب النمو السـنوي للاسـتثمار الخاص بحسـب الشـكل (1) على نحو كبير خلال مدة البحث، إذ بلغ عام 2006 (11%) وفي عام 2007 (-42.42%) ولعل هذا الفارق الكبير يؤكد ثمة إهمال عالٍ من قبل صناع القرار بالاستثمار الخاص في العراق. وقد بلغ عام 2013 (60.83%) وبعد حدوث الأزمة المزدوجة في الاقتصـاد العراقي اخذ يتواصـل الانخفاض في نمو الاسـتثمار الخاص حتى بلغ عام 2015 (-71%) وهو انخفاض خطير جدا، إذا ما تم أخذه بنظر الاعتبار محدودية الاستثمار الخاص أصـلا بسبب رداءة الوضـع الاقتصـادي وعدم استقرار الوضـع الأمني والسياسـي وضعف تطبيق القانون، أن هذه البيئة وتداعيات الأزمات الخارجية ازاحت تماما القطاع الخاص من المشهد الاقتصادي واقتصر نحو بعض الصفقات الفردية التي يشوبها الشكوك بالفساد والتواطؤ وضعف تنفيذ المشاريع الموكلة إليها.

10 – محمد حسن آل ياسين، ''التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد04 ،(2001)، ص:33.

11 – خيرة بن عبد العزيز، " الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي – دراسة مقارنة–" (أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، 2014/2013 ،ص:52.

الشكل (1): معدل النمو السنوي للاستثمار الخاص في العراق للمدة (2005-2020) (%)

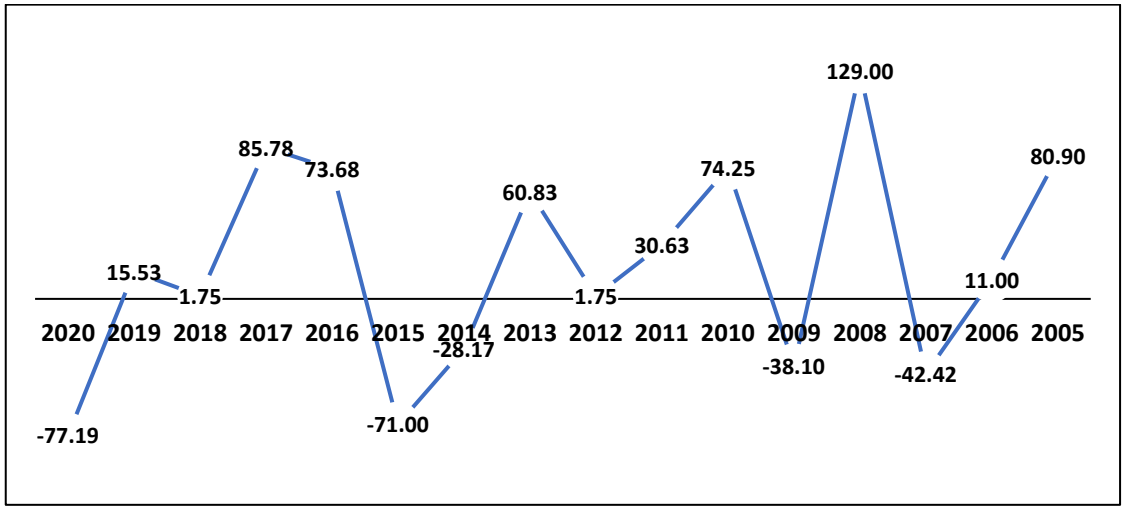

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول (1).

ثانيا: معدل النمو الاقتصادي في العراق

تاثر النمو الاقتصادي في العراق بحسب الشكل (2) بالأزمات الاقتصادية حيث بلغ مديات سالبة وبعضها مديات منخفضة، وعند الحدود الموجبة فقد تراوح ما بين (38.13%) كحد أقصى عام 2005 بعد استئناف تصدير النفط الخام، و(2.79) كحد أدنى عام 2014 بعد تأثره بتداعيات الأزمة المزدوجة. وأن النمو السنوي للناتج جاء مدفوعا بالنفط المستخرج الذي بلغ تقريبا (60%) من الناتج خلال مدة البحث. الأمر الذي جعل أغلب خطوات الاستثمار الخاص تتجه نحو القطاع النفطي، وبالمقابل تم إهمال باقي قطاعات الإنتاج الأخرى، وتأتي هذه النتائج حصيلة سياسات اقتصادية كلية فاشلة لم تنجح في الوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، مما تسبب بضياعها وهدر القسم الآخر منها.

الشكل (2): معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2005-2020) (%)

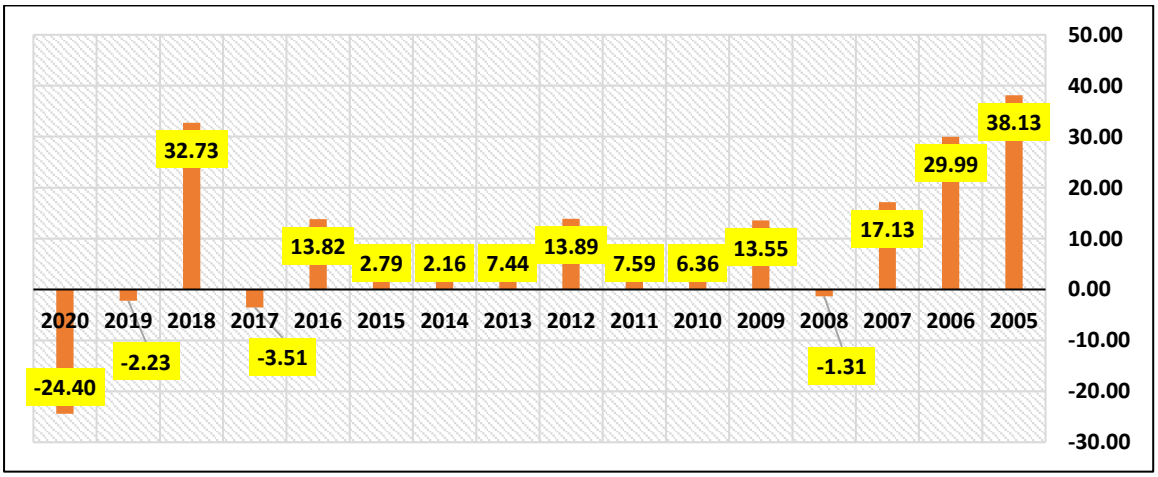

المصدر: من عمل الباحثين استنادا إلى بيانات الجدول (1).

المبحث الثالث: تطور مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص في العراق

أولا: الطريقة الأولى (الطريقة السنوية)

سيتم هنا احتساب مقدار المرونة وفقا لبيانات الميل والمتوسط الخاص للاستثمار والناتج لكل عام على حده، من خلال استخراج الميل الحدي والمتوسط. إذ تشير بيانات الجدول (1) إلى أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي في الاستثمار الخاص كانت ضعيفة جدا خلال مدة البحث، إذ بلغت عام 2005 (0.01%) وقد انخفضت في المدة (2007-2009) متأثرة بالأزمة المالية فقد وصلت لمديات سالبة، وقد عاودت للارتفاع الطفيف إلى المدى الموجب عام 2010 حيث وصلت إلى (0.002%). وقد بلغت هذه المرونة عام 2016 (0.002%) وجاءت جائحة كورونا بتداعياتها الاقتصادية لتضع هذه المرونة عند مستويات حرجة تماما.

بلغ متوسط مرونة الناتج المحلي الإجمالي في الاستثمار الخاص تقريبا (5%) خلال مدة البحث، مما يؤكد وجود استجابة للناتج للاستثمار الخاص في العراق خلال مدة البحث (على المدى الطويل). على الرغم من ضعف تلك الاستجابة سنويا على أثر التحديات التي واجهها القطاع الخاص وضعف التمويل الاستثماري وتفشي الفساد المالي والإداري إلى مارس دورا مهما في اقصاء القطاع الخاص. وأن الاقتصاد العراقي يعاني من ارتفاع في معدلات البطالة وزيادة السكان وتراجع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع التضخم وزيادة الفقر وغيرها. مما يستوجب أهمية متابعة مرونة الناتج المحلي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص باعتباره الوجه التي من الممكن أن تنقذ الاقتصاد العراقي.

جدول (1): مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالنسبة إلى الاستثمار الخاص في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دينار، %)

السنوات	الاستثمار الخاص	الناتج المحلي الاجمالي	نمو الاستثمار	نمو الناتج	نمو الناتج/ نمو الاستثمار (1)	الناتج/ الاستثمار (2)	المرونة*
2004	1350866	53235358	-	-	-	-	-
2005	2443735	73533598	80.90	38.13	0.47	30.09	0.0157
2006	2712442	95587954	11.00	29.99	2.73	35.24	0.0774
2007	1561783	111961230	-42.42	17.13	-0.40	71.69	-0.0056
2008	3576450	110489604	129.00	-1.31	-0.01	30.89	-0.0003
2009	2213743	125457241	-38.10	13.55	-0.36	56.67	-0.0063
2010	3857428	133436974	74.25	6.36	0.09	34.59	0.0025
2011	5039083	143566477	30.63	7.59	0.25	28.49	0.0087
2012	5127285	163513290	1.75	13.89	7.94	31.89	0.2489
2013	8246134	175683380	60.83	7.44	0.12	21.30	0.0057
2014	5923430	179481183	-28.17	2.16	-0.08	30.30	-0.0025
2015	1717961.3	184497574	-71.00	2.79	-0.04	107.39	-0.0004
2016	2983686.2	209986371	73.68	13.82	0.19	70.38	0.0027
2017	5542991.3	202608171	85.78	-3.51	-0.04	36.55	-0.0011
2018	5640013.5	268918874	1.75	32.73	18.70	47.68	0.3922
2019	6515773	262917150	15.53	-2.23	-0.14	40.35	-0.0036
2020	1485952.6	198774325	-77.19	-24.40	0.32	133.77	0.0024
					المجوع		0.7362
					المتوسط		0.046

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، سنوات متنوعة.

*-المرونة = عمود (1) / عمود (2).

ثانيا: الطريقة الثانية (الطريقة القياسية)

سيتم هنا قياس المرونة وفق منهج التكامل المشترك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع والذي يعرف بنموذج (ARDL). وسيتم استخدام الصيغة اللوغارتمية المزدوجة ببيانات ربع سنوية من أجل إطالة المدة البحثية وتحسن نتائج القياس، وأن الصياغة الخاصة بنموذج البحث هو:

$$lnY_i=lnB_ilnX_i+u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن: (lnY_i): هو لوغارتم الناتج المحلي الإجمالي، (lnB_ilnX): لوغارتم الاستثمار الخاص، (u_i): حد الخطأ العشوائي.

1-فحص الاستقرارية

يؤكد الجدول (2) أن السلسلة الزمنية للناتج (LogGDP) كانت مستقرة عند المستوى في صيغة الحد الثابت، وأن السلسلة الزمنية للاستثمار (LogInv) لم تكن مستقرة بالمستوى وبجميع الصيغ عند مستوى معنوية (0.05)، لذلك فقد تم رفض فرض العدم بسبب وجود جذور وحدوي في السلسلة الزمنية، وقد تم اخذ الفرق الأول لها وقد استقرت، بناء على ذلك فأن السلاسل الزمنية أصبحت مستقرة عند المستوى (I(0)) والفرق الأول (I(1)). وهو ما يسمح باستخدام نموذج (ARDL).

جدول (2) فحص استقرارية السلاسل الزمنية لنموذج البحث باعتماد اختبار فلبس-بيرون (P.P.)

Ver.	Pro.					
	Level			1 deff.		
	Intercept	T& Int.	Non	Intercept	T& Int.	Non
LogGDP	*0010.	80.	0.9			
LogInv	10.	80.	50.	*010.0	*30.0	*10.00

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12). حيث أن (*=1%، **=5%، ***=10%).

وفق تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع فأن مرونة الناتج المحلي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص قد بلغت (2.7%) وهي معنوية ما يعني أن تلك المرونة عالية خلال مدة البحث، وهي مقاربة للمتوسط الذي تم استخراجه وفق الطريقة السنوية للمرونة، أن ارتفاع استجابة الناتج المحلي للاستثمار الخاص يدعوا صناع القرار إلى الاهتمام بشكل استثنائي بفسح المجال للقطاع الخاص من أجل إعادة إصلاحه، وتنويع بيئة الإنتاج المحلي ومعالجة الاختلال المستدام الذي يعاني منه، لأنه وفق نتائج القياس الاقتصادي فإذا تغير الاستثمار الخاص بمقدار (1%) فأن الناتج المحلي سوف يتغير بنفس إلا بالنسبة إلى بمقدار (2.7%) عند مستوى احتمالية اقل من (0.05)، وأن هذا المقدار من التغيير كفيل بإصلاح الخلل الذي يعاني منه الإنتاج المحلي وسوء توزيع الموارد الاقتصادية والمالية.

جاءت النتائج الإحصائية للنموذج جيدة من حيث مستوى المعنوية وقد بلغت قيمة معامل التفسير للنموذج (99%) أي أن العلاقة المبحوثة تفسر هذا المقدار من التغير في المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات أخرى لم يجري

تضـــمينها في النموذج، ومعامل التفســـير المعدل قد بلغ (99%). اما الفحوص القياســـية فهي الأخرى اثبتت اجتياز النموذج لها وبذلك فأن النموذج خالي من المشـاكل الإحصـائية والقياسـية وأنه مسـتقر كليا بدلالة اختبار (CUSUM) وفق الجدول (6).

جدول (3) اختبار ARDL لنموذج البحث

Dependent Variable: LOGGDP				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2004Q2 2020Q4				
Included observations: 67 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGInv				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 2				
Selected Model: ARDL(1, 0)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGGDP (-1)	0.923576	0.012286	75.17248	0.0000
LOGInv	0.027283	0.009134	2.986803	0.0040
C	1.045470	0.205314	5.092045	0.0000
R-squared	0.991622	Mean dependent var		18.81718
Adjusted R-squared	0.991360	S.D. dependent var		0.408620
S.E. of regression	0.037982	Akaike info criterion		-3.659678
Sum squared resid	0.092327	Schwarz criterion		-3.560960
Log likelihood	125.5992	Hannan-Quinn criter.		-3.620615
F-statistic	3787.464	Durbin-Watson stat		0.722330
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

بلغت قيمة إحصـائه (18.6) وهي أعلى من الحد الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (0.025) ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

جدول (4) اختبار الحدود لنموذج البحث

Null Hypothesis: No leve relationsh			F-Bounds Te	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	18.64369	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

يؤكد جدول (5) معنوية معلمات قصـيرة الأجل للنموذج وقد كانت معلمة تصـحيح الخطأ سـالبة ومعنوية ما يعني أن الأخطاء والتباين قصيرة الأجل يجري تصحيحها بمقدار (7.6%) خلال وحدة الزمن.

جدول (5) اختبار معلمة تصحيح الخطأ لنموذج البحث

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.594663	0.010063	-0.076424	CointEq(-1)*
0.019265	Mean dependent var		0.376791	R-squared
0.047378	S.D. dependent var		0.376791	Adjusted R-squared
-3.719379	Akaike info criterion		0.037402	S.E. of regression
-3.686474	Schwarz criterion		0.092327	Sum squared resid
-3.706358	Hannan-Quinn criter.		125.5992	Log likelihood
			0.722330	Durbin-Watson stat

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

جاءت قيم معلمات طويلة الأجل مطابقة لقيم معلمات اختبار (ARDL) حيث بلغت مرونة الناتج المحلي بالنسـبة إلى الاستثمار الخاص (0.027) باحتمالية اقل من (0.05).

جدول (6) اختبار معلمات طويلة الأجل لنموذج البحث

Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.092045	0.205314	1.045470	C
0.0000	-6.220323	0.012286	-0.076424	LOGGDP (-1)*
0.0040	2.986803	0.009134	0.027283	LOGInv**

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

جدول (7) الاختبارات القياسية لنموذج البحث

Variance Inflation Factors		
Included observations: 13		
Uncentered VIF	Coefficient Variance	Variable
1131.820	9.35E-05	LOGGDP (-1)
4058.752	0.000523	LOGInv
5324.606	0.000686	LOGInv (-1)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.1008	Prob. F(2,64)	2.378521	F-statistic
0.0985	Prob. Chi-Square(2)	4.635479	Obs*R-squared
0.0006	Prob. Chi-Square(2)	14.71558	Scaled explained SS

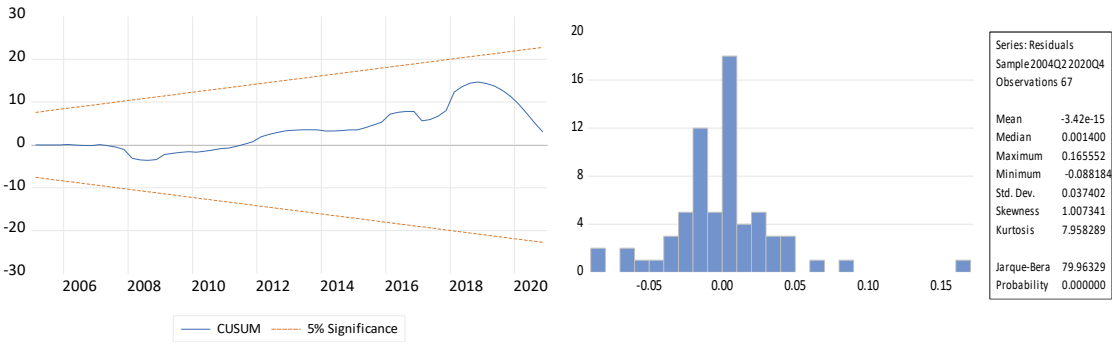

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائي (Eviews 12).

الاستنتاجات

1- كانت مرونة الناتج المحلي بالنسبة إلى الاستثمار الخاص السنوية ضعيفة جدا، في حين جاءت تلك المرونة لمتوسط مدة البحث ووفق الطريقة القياسية عالية مما يعني أن تلك المرونة ضعيفة في الأجل القصير وعالية في الأجل الطويل لذا سيتم قبول فرضية البحث، وبذلك فهي تضع امل في انقاذ الاقتصاد العراقي من مشاكله وفق نتائج الدراسة القياسية التي تؤكد بان تلك الاستجابة وأن كانت ضعيفة في الأجل القصير ولكنها في الأجل الطويل ستكون الحل في إصلاح الاقتصاد العراقي لكونها ستكون مرتفعة.

2- إن الفساد الاداري والمالي وعدم وجود البنى التحتية وعدم الاستقرار السياسي والأمني هي الأسباب الرئيسة في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.

3- عدم استقرار النمو الاقتصادي يدل على ضعف الاقتصاد العراقي وهشاشته أمام الاضطرابات والصدمات الخارجية، وإصابته بالعديد من المشاكل والتشوهات في هيكله.

4- الاضطراب الكبير في النمو السنوي للاستثمار الخاص يدل على ضعف اهتمام صناع القرار بالقطاع الخاص وأن المعوقات التنظيمية والقانونية وضعف بيئة الاستثمار قد إزاحة القطاع الخاص تماما من أي دور في الاقتصاد العراقي.

التوصيات

1-اعداد استراتيجية وطنية تذلل العقبات والصعاب أمام القطاع الخاص لإفساح المجال له في إعادة صياغة المنظومة الاقتصادية على نحو كفوء.

2-إعادة تنظيم اللوائح والق وأن ين التي تمهد الطريق أمام استثمار القطاع الخاص وفتح قنوات تمويل محلية عديدة وبشروط ميسرة من أجل تحفيزه للاستثمار.

3-اعداد بيئة عمل واستثمار امنة للقطاع الخاص بعيدة عن التدخلات الداخلية والخارجية وسطوة نفوذ الأحزاب وابتزازهم، والعمل على احترام تطبيق القانون، وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية والفردية التي اهلكت علاقات الإنتاج المحلية.

المصادر

1-Accelerating Pro-Poor Growth Through Support for. Private Sector Development, An Analytical Framework. Organization for Economic Co-Operation and Development.

2-The Private Sector and Development Effectiveness, - Discussion Paper for Tudcn Membe.

3- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

4-عبد الرزاق مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر– " مجلة الواحات للبحوث و الدرأسات، عدد 09، 2010.

5-خيرة بن عبد العزيز، " الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي – دراسة مقارنة–" (أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة ، 2014/2013.

6-زينب رحماني، دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر، 2015.

7-زينة طاهري،"التصـورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص- دراسـة ميدانية بجامعة أم البواقي'، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي،2012/2013 .

8-لمزواد ،"دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة – دراسة ميدانية في المدينة الجديدة -علي منجل".

9-محمد حسن أل ياسين، ''التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد04 ،(2001).

10-محمد عبده فاضل الربيعي،""الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية""، (القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2004.

11-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، سنوات متنوعة.

12-هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، (لبنان دار النهضة العربية، 1987 .